لقاء الخبراء
الموسم العلمي ٢٠١٦/٢٠١٧
تقرير حول
الحلقة الخامسة عن
" الموجة التضخمية الراهنة "

في إطار النشاط العلمي لمعهد التخطيط القومى ، تم عقد الحلقة الخامسة من نشاط " لقاء الخبراء " للموسم العلمي ٢٠١٦/٢٠١٧ ، وذلك يوم الثلاثاء ١٤ مارس ٢٠١٧ ، حول :

" الموجة التضخمية الراهنة "

وجرت وقائع الحلقة على النحو التالي :

١- قام أ.د. محمد عبد الشفيع عيسي " منسق اللقاء " بتقديم الحلقة من حيث الموضوع والمتحدثين : أ.د. منى الجرف رئيس مجلس إدارة جهاز تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية و . د . سلوى العنترى مدير ادارة البحوث بالبنك الأهلي سابقاُ ، والاستاذ احمد شيحة رئيس شعبة المستوردين بغرفة التجارة بمحافظة القاهرة .
وتم إلقاء الضوء علي الخطوط الرئيسية للموضوع محل النقاش بالتركيز علي الأبعاد الرئيسية للتضخم (البعد المتعلق بالنقود والسياسة النقدية والبعد المتعلق بالهيكل الانتاجي – التكاليفي وخصائص السوق ، والبعد المتعلق بالتضخم المستورد) .

٢- قدمت أ.د. منى الجرف عرضاً تحليلياً حول الموجة التضخمية الراهنة والأسباب الرئيسية المسئولة عنها في ضوء الإجراءات والقرارات الاقتصادية الأخيرة ، وخاصة " تعويم الجنيه " وما ترتب عليه من خفض لقيمة العملة المحلية وإقرار قانون القيمة المضافة ، ورفع الفائدة علي العملة المحلية وخفض دعم الطاقة ، وفرض ضوابط علي الواردات وقد أكدت أن دور "جهاز تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية " في الحد من التضخم هو دور غير مباشر ، حيث أشارت المادة الأولي من القانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته إلي هذا الدور علي النحو التالي :
"ممارسة النشاط الاقتصادي تكون علي النحو الذي لا يؤدى الي منع حرية المنافسة أو تقييدها أو الإضرار بها "
وبذلك يأتي دور الجهاز في الحد من التضخم من خلال دعم بيئة تنافسية بين الكيانات الاقتصادية بما يضمن ممارسة النشاط الاقتصادى بطريقة حرة وتحدد الأسعار وفق تفاعل قوى العرض والطلب دونما تدخل من اى طرف.

- **كما تطرقت إلى الممارسات المحظورة التى يجرمها "قانون تنظيم المنافسة" وأهمها:**

- **الاتفاقات الأفقية (المادة ٦ من القانون) : وهي اتفاقات صريحة تنعقد بين شركات عاملة في صناعة معينة داخل السوق المعنية ، بحيث تتفق هذه الشركات علي التنسيق فيما بينها فيما يتعلق بالأسعار أو كمية الانتاج المعروضة ، او تقسيم الارباح فيما بينها أو التواطؤ في المناقصات. وتهدف هذه الاتفاقات الي زيادة الربحية للأطراف المنخرطة فيها بطريقة غير مشروعة .**
- **الاتفاقات الرأسية (المادة ٧ من القانون) : والاتفاق الراسي هو اتفاق يبرم بين الشركة وأحد الموردين أو العملاء الذين يعملون في مراحل الإنتاج والتوزيع المختلفة ويتم حظره إذا كان ذلك من شأنه الإضرار بالمنافسة في السوق.**
- **إساءة استخدام الوضع المسيطر (المادة ٨ من القانون) ويتمثل في قيام الشركة (التى تتوافر بها شروط السيطرة علي السوق) بممارسات من شأنها اقصاء المنافسين من السوق أو منعهم من دخوله ، مما يؤدى الي منع المنافسة أو تقييدها او الإضرار بها .**

وفي هذا الصدد تتم التفرقة بين السيطرة والممارسة الاحتكارية . حيث السيطرة تعنى الوضع الذي يحدث عادة متى توافرت لدى المنشأة المعنية ثلاثة عوامل مجتمعة : زيادة حصة المنشأة عن ٢٥% من السوق ، وعدم قدرة المنافسين علي الحد من تأثير الكيان المسيطر ، وأن يكون لديه القدرة علي احداث تأثير فعال في أسعار السلع أو الخدمات .

أما الممارسة الاحتكارية فتتحقق عندما يستغل الشخص المسيطر وضعه داخل السوق في التحديد المنفرد للأسعار ، او يقوم بإخراج منافسيه من السوق ، او وضع عوائق لمنع دخول أى منافس جديد أو محتمل ، الأمر الذي يضر بالمنافسة داخل السوق ، ومن ثم يضر بالمستهلك .+

- **آليات عمل (الجهاز) لدعم سياسة المنافسة.**

أوضحت أ.د. منى الجرف أن آليات عمل (الجهاز) لدعم المنافسة تتمثل في الآتي:

- **التحقيق في البلاغات المقدمة من قبل الشركات العاملة في السوق بأيّ من القطاعات ذات العلاقة وبيان ما إذا كانت هناك ممارسات محظورة طبقاُ لما حدده القانون .**

- **الرقابة علي الأسواق ، بهدف الكشف عن الممارسات الضارة بالمنافسة دون الحاجة لإنتظار البلاغ عنها ، وتسليط الضوء على العوامل التى من شأنها إعاقة المنافسة بالأسواق .**
- **ابداء الرأى في التشريعات أو السياسات أو القرارات التى من شأنها الإضرار بالمنافسة وذلك من تلقاء نفسه او بناء على طلب من مجلس الوزراء أو الجهات المعنية .**
- **نشر ثقافة المنافسة ، من خلال تنظيم أنشطة توعوية توجه إلي كل فئة مستهدفة على حدة ، والرد علي التساؤلات والاستفسارات بالشكل الذي يضمن الاستيعاب لرسالة الجهاز .**

وأشارت د. منى الجرف الي ان " قانون تنظيم المنافسة " هو قانون يراعي معايير الكفاءة والفاعلية ، حيث صدر هذا القانون في فبراير ٢٠٠٥ ودخل حيز التنفيذ في مايو ٢٠٠٥ ، وتم تعديل بعض احكامه في عام ٢٠٠٨ ثم تم التعديل مرة أخرى لحوالى ٦٠% من المواد عام ٢٠١٤.

كما تم تعديل بعض احكام اللائحة التنفيذية لذلك القانون في سبتمبر ٢٠١٦ ، وهناك مطالبات بتعديل آخر لإضافة الرقابة المسبقة علي عمليات الاندماج والاستحواذ .

واختتمت أ.د. منى الجرف حديثها بالتحديات التى تواجه " عمل جهاز تنظيم المنافسة" على النحو التالي :

- **تحديات إدارية ومالية وصعوبة استكمال الهيكل الوظيفي .**
- **تحديات متنوعة في مجال دعم المنافسة – نقص الوعي بثقافة المنافسة – استحواذ القطاع غير الرسمي علي نسبة كبيرة من الاقتصاد، مما يصعب توفير البيانات والمعلومات التي تفيد الدراسات والبحوث التي يجريها الجهاز – نقص المناهج التعليمية المتعلقة بالمنافسة في الجامعات .**
- **تحديات في مجال إنفاذ القانون : نقص التعاون الدولى لفرض قانون المنافسة المصرى علي الشركات بالخارج عندما تؤثر ممارستها بطريقة سلبية علي المنافسة بالسوق المصرى .**
- **بعض نصوص القانون الجنائي التى تقيد تحرك الجهاز بالمبادرة بتقديم الدعوى الجنائية .**
- **تعدد الكيانات التى تتعامل مع عملية صنع القرار في قضايا المنافسة (جهاز تنظيم المنافسة ، والمحكمة الاقتصادية ، ومكتب المدعي العام للشئون المالية والتجارية) .**

ولا يخفي ان تعدد الجهات المعنية باتخاذ القرار يؤدى إلي استغراق فترة زمنية طويلة مما يتطلب التنسيق بين كافة الجهات المعنية ، وخاصة في ضوء الاعتقاد الخاطئ في تنازع الاختصاص بين بعض الجهات التنظيمية " وجهاز تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية " .

٣- قامت د/ سلوى العنترى بالحديث عن العلاقة بين السياسة النقدية والموجة التضخمية الراهنة ، وتطرقت للنقاط التالية :

أ- معدلات التضخم الحالية : أشارت الي أن معدل التضخم السنوى بلغ في نهاية شهر فبراير ٢٠١٧ حوالي ٣١,٧% . وأن أسعار الطعام والشراب ارتفعت بنحو ٤٢% ، أما أسعار المسكن والكهرباء والغاز ومواد الوقود فارتفعت بأكثر من ٧% ، كما ارتفعت أسعار الملابس والأحذية بنحو ٢٤% ، وتكاليف الرعاية الصحية ارتفعت بنحو ٣٦% ، ... الخ .

كما اشارت الي أن بند الطعام والمشروبات يشكل وحده حوالي ٤٠% من بنود إنفاق الأسرة المصرية (فبراير ٢٠١٧) ، كما ساهم هذا البند بما يتراوح بين ٥٢% و٦٧% من إجمالي الزيادة في المستوى العام لأسعار المستهلكين منذ بداية السنة المالية الحالية (٢٠١٦-٢٠١٧) .

ب- وعند التعرض لتوجهات السياسة النقدية بشان مواجهة التضخم اشارت إلى الأمور التالية : مثل تلك الصادرة عن

- ان بعض التقارير الرسمية مثل تلك الصادرة عن(لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزى) أعلنت ان الهدف هو الحفاظ على استقرار الأسعار في المدى المتوسط ، وهذا معناه ان معدلات التضخم المرتفعة (الحالية) ستستمر لفترة ليست بالقليلة .
- ان التقارير الشهرية للبنك المركزى المتعلقة بتحليل التضخم تؤكد ان ارتفاع المستوى العام للأسعار خلال الشهور الأخيرة – في جانب منه – هو نتيجة عوامل تتعلق بجانب العرض وإرتفاع التكاليف .
- ان البنك المركزى يتبع سياسة نقدية انكماشية لتخفيض الطلب ويعتبر ان صدمات العرض مؤقتة .

ج- أعربت د/ سلوى العنترى عن أن إطار السياسة النقدية في الوقت الراهن يقوم علي استهداف النقود Money Targeting وبالتحديد نقود الاحتياط (Mo) وليس استهداف التضخم في حد ذاته .

د- التحديات الحالية التى تواجه السياسة النقدية

- **أسعار الفائدة الحقيقية سالبة سواء تعلق الأمر بأسعار الفائدة التى يتعامل بها البنك المركزى أو البنوك التجارية والمتخصصة .**
- **توقع توالي صدمات العرض على المدى المتوسط ، على الأقل فيما يتعلق بأسعار السلع والخدمات المحددة إدارياً .**

واختتمت د/ سلوى العنترى حديثها بطرح عدة تساؤلات أهمها :

- **هل تمثل قرارات البنك المركزى الأخيرة بشأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعبيراً عن الموازنة بين أثر التضخم وأثر البطالة ؟**
- **هل تكفي السياسة النقدية وحدها لمواجهة معدلات التضخم الحالية ؟**
- **هل حقاً لا يوجد سياسات يمكن إتباعها بشأن جانب العرض والاكتفاء بالتركيز علي جانب الطلب للحد من الموجة التضخمية الراهنة ؟**

٤- تعرض الأستاذ /أحمد شيحة (رئيس شعبة المستوردين بغرفة التجارة بمحافظة القاهرة) لأثر الواردات علي الموجه التضخمية الراهنة ، واستهل حديثة بالقول ان معدلات التضخم الحالية تعدت الأرقام التى يشير إليها البنك المركزي أو جهاز التعبئة العامة والإحصاء . وأن هذا الأمر يرجع إلي سياق تطبيق الإجراءات والقرارات الاقتصادية الأخيرة من تعويم لسعر صرف الجنيه ، ورفع أسعار الطاقة والفائدة ، وإصدار قانون القيمة المضافة ، وقرار زيادة التعريفة الجمركية للعديد من المجموعات السلعية .

كما أرجع الموجة التضخمية الراهنة الي الممارسات الاحتكارية وما يمارسه التجار من ضغط على السوق المصري وحجب بعض السلع عن التداول ، مما يقتضي تدخل الدولة للحد من تلك الممارسات وذلك لإعادة الاستقرار للسوق المصري .

كما أشار إلى أن كثرة عدد الشركات الأجنبية ونفوذها في بعض القطاعات الفرعية الي ما قد يصل الي ٨٠% قد تسببت بنسبة كبيرة في الأزمة الحالية للدولار / الجنيه ، فمثلاً صناعة الإسمنت (٨٥% منها شركات أجنبية) ، قطاع الهاتف المحمول (١٠٠% شركات أجنبية) ، البنوك (٣٥% مشاركة أجنبية). .. الخ .

وأشار الي أن هناك آليات من شأنها النزول بمستوى الأسعار ، منها محاربة الاحتكار بطريقة صارمة ، والحد من استحواذ الشركات الأجنبية علي بعض قطاعات السوق المصري .

- وأخيراً أشار إلي أن الصناعات المصرية تعتمد ، إلى حدّ بعيد، على الاستيراد، مثل صناعة الحديد حيث يتم استيراد كل من " البليت " والغاز من الخارج ، وكذلك السيارات ، والأجهزة الكهربائية ، ..إلخ وأنه لا بد من توطين للصناعة المصرية والاعتماد تدريجياً علي النفس بحيث يتم تخفيف العبء علي سعر الصرف والانطلاق نحو التصدير .

المداخلات

أ.د . فادية عبد السلام

أشارت الي النقاط التالية :

١- لماذا يتم الاهتمام بإدارة جانب الطلب من خلال سياسات مالية ونقدية انكماشية في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي (بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي) ، في حين يتم تجاهل جانب العرض رغم ان مشكلة الاقتصاد المصري هي في جانب العرض أكثر من جانب الطلب .

٢- إن وجود هامش ربح عادل للسلع وإبعاد الوسطاء في دورة السوق من شأنه تخفيض الأسعار .

٣- مطلوب إعادة النظر في بعض المشروعات التي تضغط على العملة الأجنبية وإعطاء مزيد من الفرص للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وكذلك إعادة تشغيل المصانع المغلقة لدعم الإنتاج المحلي والتصدير .

أ.د . محمود عبد الحي صلاح :

- إن مواجهة الأزمات الراهنة " تقتضي توافر إرادة مجتمعية " وتفاعل مجتمعي مع السياسات المختلفة ، وتفعيل مبدأ الإفصاح والشفافية ، حيث نحتاج الي إجابة للعديد من التساؤلات حول:

- تحديد أولويات للمشروعات القومية التي شرعت وتشرع فيها الحكومة في الوقت الراهن .

- أنماط استغلال مشروع المليون ونصف المليون فدان في إنتاج السلع الإستراتيجية التي تمارس ضغطاً علي الدولار مثل القمح ، والحبوب الزيتية ، والفول والعدس ،... الخ .

أ.د . إجلال راتب

- لابد من مواجهة الاحتكار والممارسات الاحتكارية بكافة السبل للقضاء علي التشوهات بالسوق المصري .
- ضرورة تدخل الدولة للحد من ارتفاع الأسعار بتطبيق أسعار استرشادية وتحديد هامش للربح .
- البحث عن آلية مناسبة للحد من ارتفاع أسعار السلع الزراعية والمواد الغذائية الناتج عن تكاليف الشحن والنقل من الأماكن النائية إلي الأسواق المركزية .

التعليقات النهائية

أ.د . منى الجرف

- إن الحل المناسب لمواجهة الاحتكار قد يكون في فتح السوق لعدد أكبر من المستثمرين والمنتجين ، مع التصدي للمحتكرين إذا ثبت الاحتكار .
- إن الحد من الاستيراد في الوقت الراهن يمكن أن يكون قد أدى إلى انخفاض العرض وبالتالي الى ارتفاعات في بعض الأسعار .
- أن قانون تنظيم المنافسة يحد من التواطؤ والاتفاق بين الشركات المسيطرة علي السوق وذلك بالإعفاء الوجوبي للمبلغ (إعفاء الشركات التي تبادر بالاعتراف بالتواطؤ من أجل السيطرة على السوق) ، وذلك لتشجيع شركات أخرى للعدول عن سلوكها الخاطئ .

د. سلوى العنتري

لابد من العمل على زيادة جانب العرض وعدم الاكتفاء بإدارة الطلب الكلي بسياسات انكماشية والاهتمام بتشجيع الصناعة والإنتاج المحلى ، وضبط السوق .

أ.د . محمد عبد الشفيع عيسي :

خلاصات من المداخلات والمناقشات :

- **التأكيد علي ضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام بإدارة جانب العرض والجهاز الإنتاجي**
- **إعطاء المزيد من العناية لمقاومة الممارسات الاحتكارية والاحتكارات ، مع النظر في إمكان القيام بتعديل تشريعي يسمح بتعريف أكثر صرامة للاحتكار نفسه ، وليس مجرد " الممارسة الاحتكارية "**
- **لابد من انتهاج سياسة نقدية حذرة غير تقييدية بصفةأساسية، و المحافظة على سعر فائدة حقيقي مناسب .**
- **طرح الدعوة إلي عقد مؤتمر اقتصادي وطني تمثل فيه كافة مدراس الفكر الاقتصادي لكي تقدم رؤية اقتصادية متكاملة إلى السلطتين: التشريعية والتنفيذية.**